التصَرُّف وعدم التصَرُّف
توحـُّـدٌ في الحُكْم وتعــدِّد في المفهــوم
قراءة استكشافية في أقسام الكلام

د. خالد حويـّر الشمس
كلية الآداب / جامعة ذي قار

ملخص البحث:

يتلخص البحث بالنقاط أدناه:

1- حاول البحث أن يبرز الاتساع الحادث في مفهوم التصرف وعدمه، وكذلك التنويه بأن المنطلق اللغوي هو الأساس في فهم ثنائية التصَرُّف وعدم التصَرُّف القائم على التبديل، والتغيير، واحلال الشيء محل الشيء الآخر.

2- لم يهتم النحاة بالموضوع اهتماما ملحوظا، بل جاء مبعثرًا في أبواب النحو، ولم يلفتوا النظر إلى تعدد مفهوماته، بل جاءت دراسته عَرَضًا ما عدا اهتمامهم بموضوع الممنوع من الصرف؛ إذ أفردوا له العنوانات، وألفوا فيه كتبًا، ومنها: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي، وما يجري وما لا يجري لثعلب.

3- إن مفهوم التصَرُّف وعدم التصَرُّف ليس واحدًا، بل متعدد بحسب المقولة النحوية، ففي الفعل يعني اشتقاقه وتصريفه بالماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، وجموده عكس ذلك ملازمة حالة واحدة وهي الجمود، وفي الظرف يعني مفارقة الظرفية، وعدمه يعني ملازمتها، وفي أفعل التعجب يعني عدم مجيئه بزمن المضارع، وفي الحرف يعني مجيء المعاني الاستعمالية، وهكذا في أفعل التفضيل يعني ملازمة حالة الإفراد وعدم تأنيثه، وتثنيته وجمعه.

4- هنالك معايير متعددة في تعريف التصَرُّف وعدمه وهي الإعراب، الزمن، العمل، الاستعمال، الكم، النوع.

5- يتوزع التصَرُّف وعدمه على جزئيات نحوية عدة تبلورت في أقسام الكلام العربي بحسب توجيه المحدثين لها، لاسيما تمام حسان وفاضل الساقي بالشكل الآتي:

الاسم: الاسم المعيَّن، والحدث (المصدر).

الصفة: أفعل التفضيل.

الفعل: الفعل العادي، وأفعال القلوب،

الضمير: أسم الإشارة.

الخالفة: أفعل التعجب، واسم الفعل (روید).

الظرف: سحر وغيرها.

الأداة: الحرف، وكان وأخواتها، وان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وما.

الكلمات المفتاحية: التصرف، وعدم التصرف، مفهوم، اقسام الكلام العربي، دراسة نحوية.

فكرة البحث:

هنالك جزئيات نحوية يطلق عليها حكم التصَرُّف، وأخرى يطلق عليها حكم الجمود، أي غير متصرفة، والسؤال المتبادر إلى الذهن هل أن الحكم ذو مفهوم واحد في تلك الجزئيات أو مختلف من واحدة لأُخرى؟

هدف البحث:

يطمح البحث إلى بيان مفهوم التصرُّف وعدمه، وصورهما في أقسام الكلام العربي، ومَنْهَجَة المادة الخاصة بذلك.

أسئلة البحث وفرضيته:

هنالك أسئلة، وفرضية تقوم على أن المفهوم مختلف في عدد من الأبواب النحوية، فالتصَرُّف في فعل التعجب غير التصَرُّف(الصرف) في الممنوع من الصرف. والأسئلة هي:

- السؤال الأول: هل نوَّه النحاة بالاختلاف في مفهوم التصَرُّف وعدم التصَرُّف؟
- السؤال الثاني: هل هناك خلاف في مفهوم التصَرُّف وعدمه في بعض الجزئيات النحوية؟
- السؤال الثالث: هل تلتقي تلك الجزئيات في مفهوم التصَرُّف وعدمه أم تفترق.
- السؤال الرابع: ما هو المنطلق في تحديد معناه، ومفهومه لدى النحاة؟ هل هو المعنى اللغوي مثلا؟

مقدمة البحث:

في ظل سيل الدراسات اللسانية في عصرنا الحالي في القرن الحادي والعشرين، أدعى بعض الدارسين جمود الدراسة النحوية، وانقضاء أجلها! وفي هذه الرؤية تجنٍ، وتهديم لِمَا قدمه علماؤنا الأفذاذ؛ إذ يبقى النحو والخوض فيه ذو متعة، وسنام لا يمتطى ما دام مرتبطا بلغة القرآن، ولغة العرب الشريفة، فإذا غطى الدارسون أحكام الفاعل، والمفعول، وحروف الجر، والأفعال، والأسماء، وتطبيقاتها في النص الفصيح، فهذا لا يعني توقف عجلة الدرس، بل يعني التزام منهج آخر ينطلق من طبيعة التفكير النحوي، أي دراسة ما يتمم ذلك نحو ظاهرة الشَبَه، أو ظاهرة التسمية، أو التفكير الاجتماعي في النحو أو غير ذلك، ولا أريد أن أثقف لفكرة البحث التي أقف عندها، بل أريد أن أعرب عن عدم دراستها من لدن آخرين، وهذا الدافع الأهم في تسجيلها موضوعا لبحث أتوخى قبوله من لدن المتلقي.

أهمية البحث تكمن في معرفة مفهوم التصَرُّف، وصوره، ومعرفة آراء النحاة في ذلك، وتقديمها بمنهجية تقوم على الجمع، والترتيب بعدما كانت مبعثرة في أكثر من موضع من كتب النحو.

الخطاطة المتبعة بعد استقراء المادة بيانُ مفهوم الصرف في اللغة والتعريف، ثم بيان طبيعة التصَرُّف وعدمه، وأنواعه، وصوره في أقسام الكلام العربي، وتحقق ذلك في مطلبين.

ومن المهم بيان المحرِّكات التي يشتغل بها الباحث في دراسته، وهي أقسام الكلام العربي بحسب تصنيف المحدثين لها، وسبب ذلك لإضفاء المنهجية الرتيبة، ولإثبات أن هذه الظاهرة ظاهرة عريضة موزعة على مقولات النحو. والمحرك الآخر هو معايير تحديد التصَرُّف من

عدمه، فكان منها التنقل في الزمن، والإعراب، والكم (العدد)، والنوع ، والتعيين أي المعرفة والنكرة، وغيرها.

المطلب الأول: مفهوم التصرف وعدمه

يدور الجذر اللغوي للفظة الصرف على معانٍ عدة في المعجم العربي، تدل على ردِّ الشيء عن وجهه، وتبديل الشيء بالشيء، والتقلب والحيلة، والتطوع والعدل الفرض، والوزن، والقيمة، والمَيل، والزيادة والفضل، والتوبة[1]، وكل ذلك يحمل في معناه المحوري التغيير والتبديل.

ومن المعنى العام انطلق الصرفيون، والنحويون في فهمه، وتوظيفه في كتبهم، وبُني عليه علم التصريف الذي عنى ببنية الكلمة، وبني عليه بعض الأحكام النحوية كما سنرى.

وإذا ثبت معناه في علم الصرف، فإنه قد تعدد في علم النحو، فكانت له أكثر من دلالة، ومعنى، يمكن استجلاؤها على وفق معايير تفهم من كلام النحاة. وأول تلك المعايير هو معيار **الإعراب**، إذ في ضوئه تم تقسيم الاسم على مصروف وغير مصروف، فإذا سمعنا بلفظة الصرف في النحو العربي، انصرف الذهن إلى دخول التنوين على الاسم مع الرفع، والنصب، والخفض بالكسرة[2]، يقابله الممنوع من الصرف: وهو ما فيه سببان من الأسباب التسعة التي تمنعه التنوين، أو سبب يقوم مقام سببين فيمنع الاسم من التنوين، ويخفض بالفتحة بدل الكسرة.

وأطلق النحاة على الاسم المعرب مصطلح المتصرف وغير المعرب غير المتصرف لاسيما أبو البقاء العُكبري ت616هـ في اللباب: ((والممدود متصرف بوجوه الإعراب؛ لأن حرف اعرابه همزة وهي حرف صحيح يثبت في الجزم))[3]. وقد أشار أبو البقاء أيضا إلى المبني على أنه غير متصرف: ((والأسماء المبنية الأصل لا تمال لعد تصرفها واشتقاقها، وإنما أُميلَ منها ما أشبه المتصرف كما ذكرنا في ذا))[4].

وهنالك معيار **الاشتقاق** الذي دعا إلى توليد مفهوم آخر للتصرف يذكره ابن جني ت392هـ: ((والتصَرُّف هو التنقل في الأزمنة))[5]. ويعني به اشتقاق الفعل وتصريفه بالماضي، والمضارع، والأمر. وعدم التصَرُّف يكون في الفعل الجامد((الذي لا يتصرف فلا يأتي منه مضارع ولا أمر ولا مصدر ولا أي اشتقاق آخر، بل يلزم حالة واحدة مثل ليس، نعم، بئس، عسى))[6].

وأسهم معيار **الكم (العدد)** في تحديد مفهوم آخر للتصرف؛ إذ يدل التصَرُّف على التثنية، والجمع، والتصغير في الأسماء، وعدم التصَرُّف يعني انعدام ذلك في الضمائر، وهذا ما قاله الأهدل وهو أحد شُراح ألفية ابن مالك المحدثين: ((لأن الضمائر كلها مبنية؛ لأنها تشبه الحروف في الوضع كما تقدم وفي الجمود أيضا؛ لأن الضمائر لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنى، ولا تصغر، ولا تجمع))[7]. فما يفهم من النص أن الاسم المتصرف هو الذي يجمع ويثنى ويصغر، عكس الضمائر، فهي غير متصرفة؛ لأنها لا تستعمل هذا الاستعمال.

ومن تلك المعايير المهمة هو معيار **الاستعمال** في تقسيم الظرف إلى متصرف وغير متصرف، والمراد بالاستعمال هو الصياغات الجديدة للجمل التي تحوي الظروف التي ينبغي إبعاد الظرفية عنها

للملائمة مع المعنى المقصود، ويعني التصَرُّف في الظرف: عدم ملازمة النصب على الظرفية، وتركها إلى حالات الاعراب. وعدم التصَرُّف في الظرف ما لا يجوز استعماله إلا ظرفا[8].

الذي يفهم من التعريفات السابقة أن التصَرُّف معناه عدم الثبات على حالة واحدة، بل متغير من حال إلى حال، وهذا الداعي على أن يطلقوا على حرف الجر بأنه متصرف بقول أحدهم : ((أن يكون حرف الجر متصرفا، والمراد به ألا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها: مثل: في، عن، الباء ونحوها))[9].

ويفضَّل التنويه بالفارق المهم بين التصَرُّف في التعريفات السابقة وفي هذا التعريف، فيكون التصَرُّف في حرف الجر في المعنى وليس في اللفظ كما كان في الفعل أو الحركة الإعرابية في الممنوع من الصرف، وقد أشار إلى هذا الأمر أصحاب كتب الحروف، ومنهم الزجاجي ت 337هـ بقوله: ((قال أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي... سألتني أن أضع لك كتابا أشرح لك فيه جميع معاني الحروف، وعلى كم وجه يتصرف الحرف منها...))[10]. أي يطلق على الحرف المتصرف ما يخرج الى المعاني الاستعمالية دون المعاني الأصلية لها.

وفي هذا السياق أنوه باستعمال النحويين لكلمتي (منصرف، متصرف) في المعنى نفسه ولكن في ظرفين مختلفين بلحظ الإعراب، فيكون الاسم منصرفا لحظة دخول التنوين عليه وجره بالكسرة، ويكون متصرفا لحظة دخول الرفع(بتنوين الضم) والجر بالكسرة أيضا لاسيما في خروج الظرف عن الظرفية، فنقول: يومُ الجمعة يومٌ مباركٌ[11]. وهناك من لا يلتفت إلى الفرق في اللفظتين، بل يستعمل لفظة (منصرف) و(غير منصرف) ويقصد بالأول ما ليس فيه سببان من الأسباب التسعة نحو: سعد، وبالثاني ما فيه الأسباب التسعة أو واحد منها يقوم مقامهما نحو زينب[12].

وقد يسمى الاسم المتصرف بالمتمكن الأمكن، وغير المتصرف بالمتمكن غير الأمكن، وكذلك الظرف المتصرف يسمى بالمتمكن، وغير المتصرف غير المتمكن[13]. وسماه الزجاجي ما ينصرف وما لا ينصرف، وسماه ثعلب ت295هـ ما يجري وما لا يجري وألَّفا كتابين كل بمصطلحه.

وينقدح في الذاكرة سؤال مفاده أين ندرس التصَرُّف وعدمه أفي علم النحو أَم في علم الصرف؟ سيكون الجواب إذا فتشنا في النظام اللساني القديم، سنجد تواشجهما، وتداخلهما على يد جهابذة العلم لاسيما سيبويه ت180هـ، واذا رمنا الانطلاق من مبدأ الفصل بين العلمين وكان الصرف بمعنى تصريف الكلمة واشتقاقها على صيغ مختلفة، فميدانه علم الصرف[14].

أما إذا كان المتبنى مثلا الإعراب أو غيره، فسيكون ميدانه علم النحو لا محالة، وقد يجد الدارس والمدرس أن مادة التصَرُّف وعدمه موزعة في الموضوعات النحوية، وسيخرج بتصور عن طبيعتها قائم على أن النحاة أفردوا بعض الأبواب النحوية له لا سيما الممنوع من الصرف، وسيقف أيضا على أنهم أدرجوا مادة التصَرُّف وعدمه ضمن بعض الأبواب النحوية بعنوانات صغيرة أحيانا، وفرعية أحيانا أخرى، مثل موضوع تصرف كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، أو أنهم لم يضعوا عنوانا معينا، بل درجت المادة عرضا في الموضوع نفسه مثل ما جاء في تصرف أفعل التعجب، وعلى العكس من هذه الحالة تجيء مادة التصَرُّف للجزئية النحوية ليس في

موضوعها، بل في موضوع آخر، وهذا ما يلحظ في تصرف أفعل التفضيل إذ جاء في باب آخر وهو الحال في شرح آبن عقيل ت769هـ[15].

والحصيلة من ذلك أن المادة متفرقة في أكثر من باب، وقائمة في أقسام الكلام العربي بحسب تقسيم المحدثين لها، ومنهم تمام حسان وطالبه فاضل الساقي: وهي الاسم، والصفة، والفعل، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداة[16].

ولا أريد أن اكشف البحث في بدايته وإنما أعطي رؤية بسيطة وتقسيما مبسطا عن أنواع ذلك التصرُّف، فكان في الأسماء أي الاسم الممنوع من الصرف، والمصدر، وكان في الصفة وفي أفعل التفضيل فقط، وكان في الأفعال وهي: الفعل المشتق والجامد، وفي أفعال القلوب، وفي الضمير في آسم الإشارة، وفي الخوالف في أفعل التعجب، واسم الفعل (رويد)، وأيضا في الظروف، وكان في الأداة الأصلية وهي حروف الجر، وغير الأصلية الفعلية المحولة وهي كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، والأداة المبهمة وهي ما الحجازية، وغيرها.

المطلب الثاني: تجليات التصرُّف وعدمه في النحو العربي

تشكل كلمة تجليات دلالة الصورة أو الانعكاسات للظاهرة، وهذا يعني أن البحث مهتم بإبراز صور التصَرُّف وعدمه في النحو، وكانت موزعة على أقسام الكلام العربي بحسب تقسيم المحدثين لها على سبعة أقسام.

في **الاسم**: يمكن تقسيم الأسماء ذات حكم التصَرُّف(المنصرف) وعدمه على أقسام أيضا بحسب الاستقراء، وهي: الاسم العام، والحدث الذي يشمل المصدر.

وقد أفاض النحاة في دراسة الاسم العام، وبيان علله المانعة للصرف بسبب دنو شبهه من الفعل، وجمع آبن مالك ت672هـ تلك العلل في بيتين:

عدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعجمةٌ ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنون زائدةٌ من قبلِها ألِفٌ ووزنُ فعلٍ وهذا القولُ تقريبُ

وهنالك علة تقوم مقام علتين، فيكون الاسم ممنوعا من التنوين، ومجرورا بالفتحة بدل الكسرة[17].

ويحضر التصَرُّف وعدمه في آسم الحدث، وفي المصدر الذي يعد نوعا من الأسماء بحسب التقسيم الحديث[18]، وقد نوه سيبويه بتصرفه، وعدمه: ((هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره: ولكنها مصادر وضعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع، وتدخلها الألف واللام. وذلك قولك سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه، وعمرَك الله الا فعلت، وقِعْدَك الله إلا فعلت))[19]. والمقصود بعدم تصرف هذا النوع من المصادر عدم ظهور الحركات عليه: الرفع، والجر، كما ذكر سيبويه في النص نفسه.

وفي القسم الثاني وهو **الصفة**، تجد التصَرُّف وعدمه في أحد أنواعها وهو أفعل التفضيل مُلتَمَسًا ذلك التصَرُّف بحسب معيار الكم (العدد) والنوع، أي التثنية والجمع ونوعه مؤنثا أم مذكرا، وهذا ما سجله آبن عقيل تقريبا من دون غيره بحسب الاستقراء في موضوع تقديم عامل

الحال: ((فان كان الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه...وكذلك ان كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه، وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، فلم ينصرف في نفسه، فلا ينصرف في معموله، فلا تقول زيد ضاحكا ما أحسن من عمرو، بل يجب تأخير الحال فتقول: زيد أحسن من عمرو ضاحكا))[20].

وفي الأفعال يكون من الصور ما يقوم على توافر الأزمان الثلاثة عليه وعدمها، وذلك في الفعل المشتق والجامد؛ إذ يسمى المشتق بالمتصرف ويسمى الجامد بغير المتصرف: ((الفعل متصرف وهو اختلفت أبنيته لاختلاف زمانه، وهو كثير ، وجامد بخلافه وهو معدود))[21]. أي المتصرف يكون ماضيا، ومضارعا، وأمرًا، نحو: كتب، يكتب، اكتب، أو يستعمل منه اسم الفاعل الذي هو بمنزلة الفعل: ضارب[22]، أما غير المتصرف فلا يكون إلا في زمن الماضي، نحو: نعم، وبئس : ((وهذا الفعلان لا يتصرفان؛ فلا يستعمل منهما غير الماضي، ولا بد لهما من مرفوع وهو الفاعل))[23].

وينسجم مع ذلك القول تصرف أفعال القلوب؛ إذ تنقسم قسمين، المتصرف بالأزمان الثلاثة، وغير المتصرف بزمن الأمر فقط: ((فالمتصرفة ما عدا هبْ وتعلَّمْ، فيستعمل منها الماضي، نحو: ظننت زيدا قائما، وغير الماضي وهو المضارع نحو: أظن زيدا قائما، والأمر... وغير المتصرف اثنان: وهما هب وتعلم بمعنى اعلم، فلا يستعمل منها إلا صيغة الأمر كقوله: تعلم شفاء النفس قهر عدوها .....))[24].

ودلل النحاة على التصَرُّف وعدمه في القسم الرابع وهو **الضمير** بنوع المتكلم، والحضور. فصرح أحدهم بأن ضمير المتكلم لا يتصرف بحسب معيار الكم (العدد) مقايسة بالأسماء: ((ومن الضمائر الدالة على المتكلم المشارك أو المعظم نفسه، ما يصلح لان يستعمل للرفع والنصب والجر...وهي مبنية في جميع الحالات؛ لان الضمائر كلها مبنية؛ لأنها تشبه الحروف في الوضع كما تقدم، وفي الجمود أيضا لان الضمائر لا تتصرف تصرف الأسماء، فلا تثنى، ولا تصغر، ولا تجمع))[25].

ومن تلك الضمائر ضمير الحضور (اسم الإشارة) نعت بأنه غير متصرف، وقد ذكره النحاة في موضع مجيئه عاملا في الحال، ويمتنع تقديمها؛ لأنها عامل معنوي غير متصرف لا يقوى قوة الفعل المتصرف: ((والعامل في الحال ضربان، فعل ومعنى فعل، فالفعل مثل اقبل، وجاء ونحوهما، فهذا يجوز فيه تقديم الحال على صاحبها، وعلى العامل فيه؛ لان العامل قوي متصرف... وأما العامل المعنوي، فكأسماء الإشارة، كقولك: هذا زيد قائما، وإنما عمل؛ لأن معناه أنبه، وأشير إليه في حال قيامه، ولا يتقدم الحال على هذا العامل؛ لأنه غير متصرف والتقديم تصرف، فلا يستفاد بغير تصرف))[26].

وأشار الزمخشري ت 538هـ إلى التصَرُّف في اسم الإشارة (ذا) بحسب معيار النوع والكم القائم على التأنيث، والتثنية، والجمع: ((ويلحق كاف الخطاب بأواخرها، فيقال ذاك، وذانك...ويتصرف مع المخاطب في أحواله من التذكير والتأنيث، والتثنية، والجمع، قال تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ قَالَ رَبُّكَ﴾ وقال: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ وقال: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ وقال: ﴿فَذَٰلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾))[27].

وبحسب معيار الزمن، والثبات على زمن الماضي نُظِر إلى القسم الخامس (**الخوالف**) بنوع صيغة التعجب بأنه غير متصرف، أي لا يستعمل منه غير الماضي في صيغة ما أفعله، عكس عدم التصَرُّف في فعلي القلوب كاد، وأوشك، وعبر عنه سيبويه بأنه يعمل عمل الفعل ولم يجر مجراه: ((هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل: ولم يتمكن تمكنه وذلك قولك: ما أحسنَ عبد الله... ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا تزيل شيئا عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحسن، ولا شيئا مما يكون في الأفعال سوى هذا. وبناؤه أبدًا من فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ، وأَفْعَلَ، هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرَّف، فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه))[28].

ويعني عدم التصَرُّف في صيغة أفعل به عدم مفارقة زمن الأمر فيه : (((لا يتصرف فِعْلا التعجب، بل يلزم كل منهم طريقة واحدة؛ فلا يستعمل من افعل غير الماضي، ولا من افعل غير الأمر))[29] .

وأوضح المبرد ت 285هـ علة عدم منعه من التصَرُّف، فقال: ((وكل ما لزمه شيء على معنى لم يتصرف؛ لأنه إن تصرف بطل ذلك المعنى، وصار بمنزلة الأفعال التي تجري على أصولها، ولم يدخلها من المعنى أكثر من ذلك))[30].

ولا يدع النحاة أسم الفعل -النوع الآخر من الخوالف- إلا وهم بحثوا مسألة تصرف بعض منه أي تصرف (رويد)، فقد نوَّه المبرد بحالة تصرُّفه، وسبب عدم تصرُّفه: ((هذا باب تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء المدعو بها من غير المصادر، نحو: تربا، وجندلا وما أشبه ذلك، اما (رويد) رويدا، فاسم للفعل، وليس بمصدر وبني على الفتح؛ لأنه غير متصرف، كما فعلت بأخواته المبنيات، نحو: صه، ومه))[31].

ويصرف رويد عند المبرد إذا أضيفت إليه زوائد: ((فان قلت: أرودته كان المصدر إروادا، وتصرَّف تصرُّف جميع المصادر، فإن حذفت الزوائد على هذه الشريطة، صرفت (رويد)، فقلت رويدا يا فتى))[32].

ومن تجليات التصَرُّف وعدمه ما جاء في **القسم السادس الظرف**، إذ قسمه النحاة على متصرف وغير متصرف، والمتصرف ما خرج عن الظرفية، وغير المتصرف ما لازم النصب على الظرفية: ((الظرف نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو مضاف إليه، كاليوم تقول: اليوم يومٌ مبارك...وغير متصرف وهو نوعان: ما لا يفارق الظرفية أصلا كـ (قط) وعَوْضُ، تقول ما فعلته قط، لا أفعله عوض. ومالا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه نحو: قبلُ، وبعدُ، ولدن، وعند، فيحكم عليهم بعدم التصَرُّف مع أن مِن تدخل عليهن إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها لان الظرف والجار والمجرور أخوان))[33].

وبين المبرد تصرف بعض الظروف، وخروجها عن الظرفية بخاصة عشية، وعتمة على أساس معيار التعيين (المعرفة/النكرة)، فتكون متصرفة؛ لأنها وضعت موضع المعرفة أي إذا أريد بها وقتا بعينه: ((هذا باب ما كان من أسماء الأوقات غير متصرف... وكذلك سير به عتمةٌ، وعشاءٌ، فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه، والليلة التي أنت فيها، لم ترفع من ذلك شيئا، وتنون لأنهن نكرات، وتقول: سير عليه عشيةً، وعشاءً، وعتمةً، ومساء، وإنما قل تصرفه لأنك وضعته وهو

نكرة في موضع المعرفة إذا عنيت به يومك وليلتك، فان صيرته نكرة رددته إلى بابه وأصله، فتصرَّف))[34].

وقد عني النحاة بجانب التصَرُّف وعدمه في القسم السابع: الأداة، وفي **قسمها الأول الأداة الأصلية (الحرف)** لكن بصورة أقل وضوحا من القسمين السابقين، إذ فهم ضمنًا نعت بعض الحروف بالتصَرُّف وبعضها بعدمه، وسأورد نصوصا أُثبتُ من خلالها التصَرُّف في بعضها على وفق معايير ثلاثة، أولها معيار المعنى المجازي والاستعمالي في تحديد التصَرُّف وعدمه في الحرف، منها (حتى) فقد ذهب النحاة إلى أنها متصرفة: ويعني التماس معاني أخر غير المعنى الأصلي: ((وحتى تتصرف على أربعة أوجه: 1-جارة...2- وعاطفة...3- وناصبة للفعل...4- وحرف من حروف الابتداء..))[35].

والمعيار الثاني هو الزمن في القسم الثاني من الأداة وهو الأداة المحولة الفعلية حكم النحاة على كان وأخواتها بالتصَرُّف وعدمه بحسب الزمن أيضا، يأتي من بعضها زمن الماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر: كان، يكون، كن، كائنا، ولم يأت من بعضها غير المستقبل نحو دام، أو غير النفي نحو: ليس فحكم عليهما بعدم التصَرُّف.

وقد قسم النحاة موضوع التصرف وعدمه في كان وأخواتها ثلاثة أقسام:

1- مالا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق، ودام عند الفراء ت207هـ وكثير من المتأخرين.

2- ما يتصرف تصرفا ناقصا وهو (زال) وأخواتها انفك، وفتئ، فإنها لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر.

3- ما يتصرف تصرفا تاما وهو باقي الأخوات[36].

وكذلك خضعت أفعال المقاربة لهذا المعيار، وقيل إنها لا تتصرف: ((أفعال هذا الباب لا تتصرف، إلا (كاد وأوشك)؛ فإنه قد استعمل منهما المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿**يَكَادُونَ يَسْطُونَ**﴾ وقول الشاعر:

يوشك مَن فرَّ من منيَّته

وزعم الأصمعي أنه لم يستعمل يوشك إلا بلفظ المضارع، ولم تستعمل (أوشك) بلفظ الماضي وليس بجيد، بل قد حكى الخليل استعمال الماضي، وقد ورد في الشعر كقوله: ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملو ويمنعوا))[37].

وآخر المعايير في هذا القسم المقارنة بين الحروف والأفعال، لاسيما الحروف المشبهة بالفعل وهي (إن وأخواتها) إذ نعتها سيبويه بأنها لا تتصرف في (باب ما اجري مجرى ليس في بعض المواضع) حين تقديم خبرها عليها وامتناعه: ((كما أنه لا يجوز أن تقول: إن أخوك عبد الله على حد قولك: إن عبد الله أخوك؛ لأنها ليست بفعل، وإنما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك، لم يجز فيها كل ما يجوز فيه، ولم تقو قوته فكذلك ما))[38]. وقد نص آبن السراج في كتابه الأصول على تصرف هذه الحروف: ((الضرب الثالث: الذي العامل فيه حرف جامد غير متصرف، الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل، فترفع وتنصب خمسة أحرف وهي: إن، ولكن، وليت، ولعل، وكأن))[39].

وكذلك قيست (ما) الحجازية بالفعل في تصرفه وعدمه حين تقديم خبرها عليها يقول المبرد: ((هذا باب ما جرى في بعض اللغات مجرى الفعل...وأهل الحجاز إذا أدخلوا عليها ما يوجبها، أو

قدموا خبرها على اسمها ردوها إلى أصلها، فقالوا: ما زيد إلا منطلق، وما منطلق زيد، لأنها حرف لا يتصرف تصرف الأفعال، فلم يقو على نقض النفي، كما لم يقو على تقديم الخبر، وذلك لما خبرتك به في الأفعال والحروف، وأن الشيء إنما يتصرف عمله كما يتصرف هو في نفسه. فإذا لزم طريقة واحدة لزم ما يعمل فيه طريقة واحدة))[40].

وخضعت الأداة (أي) لمعياري الكم والنوع في تحديد تصرفها، فالمتصرفة منها ما دلت على الإفراد، والتذكير، والتأنيث: ((أي ولها سبعة أوجه: 1-استفهام.....6- ومتصرفة في الإفراد والإضافة والتذكير والتأنيث نحو: أي القوم أتاك، وإن شئت قلت: أي أتاك، وتقول: أية امرأة عندك، وأي رجل في الدار))[41].

ختام البحث:

يتلخص الختام بالنقاط أدناه:

6- المنطلق اللغوي هو الأساس في فهم ثنائية التصَرُّف وعدم التصَرُّف القائم على التبديل، والتغيير، واحلال الشيء محل الشيء الآخر.

7- لم يهتم النحاة بالموضوع اهتماما ملحوظا، بل جاء مبعثرا في أبواب النحو، ولم يلفتوا النظر إلى تعدد مفهوماته، بل جاءت دراسته عرضا ما عدا اهتمامهم بموضوع الممنوع من الصرف إذ أفردوا له العنوانات، وألفوا فيه كتبا، ومنها: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاجي، وما يجري وما لا يجري لثعلب.

8- إن مفهوم التصَرُّف وعدم التصَرُّف ليس واحدا، بل متعدد بحسب المقولة النحوية، ففي الفعل يعني اشتقاقه وتصريفه بالماضي، والمضارع، والأمر، والمصدر، وجموده عكس ذلك ملازمة حالة واحدة وهي الجمود، وفي الظرف التصَرُّف يعني مفارقة الظرفية، وعدمه يعني ملازمتها، وفي أفعل التعجب يعني عدم مجيئه بزمن المضارع، وفي الحرف يعني مجيء المعاني الاستعمالية، وهكذا في أفعل التفضيل يعني ملازمة حالة الإفراد وعدم تأنيثه، وتثنيته وجمعه.

9- هنالك معايير متعددة في تعريف التصَرُّف وعدمه وهي الإعراب، الزمن، العمل، الاستعمال، الكم، النوع.

10- يتوزع التصَرُّف وعدمه على جزئيات نحوية عدة تبلورت في أقسام الكلام العربي بحسب توجيه المحدثين لها، لاسيما تمام حسان وفاضل الساقي بالشكل الآتي:

الاسم: الاسم المعيَّن، والحدث (المصدر).

الصفة: أفعل التفضيل.

الفعل: الفعل العادي، وأفعال القلوب،

الضمير: أسم الإشارة.

الخالفة: أفعل التعجب، واسم الفعل (رويد).

الظرف: سحر وغيرها.

الأداة: الحرف، وكان وأخواتها، وان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وما.

هوامش البحث:

(1) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن (الراغب الأصفهاني): صرف: 482، و: لسان العرب (ابن منظور): صرف: 228- 231.

(2) ما ينصرف وما لاينصرف (الزجاج): 1.

(3) اللباب في علل البناء والاعراب: 1/ 86.

(4) اللباب في علل البناء والإعراب: 2/ 459.

(5) اللمع في العربية: 52.

(6) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: 67 الهامش 4.

(7) المذكرات النحوية شرح الألفية: 65.

(8) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 238، و: شرح المفصل(ابن يعيش): 1/ 423 وما بعدها.

(9) تعجيل الندى بشرح قطر الندى: 142.

(10) كتاب حروف المعاني: 1. وينظر مقدمة كتاب اللامات أيضا: 1.

(11) ينظر: كتاب شرح اللمع (جامع العلوم): 1/ 331- 332.

(12) ينظر: الهداية في النحو (مجموعة مؤلفين): 19.

(13) ينظر: المقتضب (المبرد): 4/ 330، 333، و: الظرف دراسة وظيفية في ضوء التراث والدرس اللغوي المعاصر (هيثم غالي) رسالة ماجستير، اداب ذي قار: 44 و: 48.

(14) ينظر: المقرب : 2/ 433.

(15) ينظر: شرح ابن عقيل : مجلد 2، ج:3/648.

(16) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها (د.تمام حسان): 86. وينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة (فاضل الساقي): 214. ولابد من التنويه بان أول من سجل هذه الأقسام وصنفها هو فاضل الساقي في دراسته للدكتوراه (أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة) وبعد المضي فيها قدما التمسه الدكتور تمام حسان بان يضع شيئا عاما عن هذا التقسيم في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) وهذا ما ذكره فاضل الساقي في مقدمة كتابه، ينظر: أقسام الكلام العربي: 26 .

(17) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/ 321.

(18) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها:91.

(19) الكتاب: 1/ 322.

(20) شرح ابن عقيل: 1/ 647- 648.

(21) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(السيوطي): 3/ 17.

(22) ينظر: الأصول في النحو (ابن السراج): 2/ 228.

(23) شرح ابن عقيل:2/ 161.

(24) شرح ابن عقيل: 1/ 432.

(25) المذكرات نحوية في شرح الألفية: 65.

(26) اللباب في علل البناء والاعراب: 1/ 288- 289.

(27) المفصل في علم العربية: 141.
(28) الكتاب: 1/ 72- 73.
(29) شرح ابن عقيل: 2/ 153.
(30) المقتضب: 4/ 175.
(31) المقتضب: 208/3.
(32) المقتضب: 3/ 208.
(33) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2/ 238- 239. وينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 586-587.
(34) المقتضب: 4/ 354-356.
(35) منازل الحروف: 12.
(36) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 1/ 238.
(37) شرح ابن عقيل: 1/ 337- 341.
(38) الكتاب: 1/ 59.
(39) الأصول في النحو: 1/ 229.
(40) المقتضب: 4/ 188- 189.
(41) منازل الحروف: 10.

مراجع البحث:

- الأصول في النحو، تأليف أبي بكر محمد بن سهل بن السراج ت 316هـ، ط3، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان، 1417هـ 1996م.
- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، تأليف فاضل الساقي، ساعدت جامعة بغداد على نشره، مطبعة الخانجي، القاهرة- مصر، 1397هـ- 1977م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ٱبن مالك، تأليف ٱبن هشام الانصاري ت761هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، د.ت.
- تعجيل الندى بشرح قطر الندى، تأليف عبد الله بن صالح الفوزان، ط2، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، 1420هـ
- شرح ابن عقيل، تأليف ابن عقيل 769، ط14، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة- مصر، 1385هـ- 1965م.
- شرح المفصل للزمخشري، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ، ط1، تحقيق: اميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1422هـ - 2001م.
- الظرف دراسة وظيفية في ضوء التراث والدرس اللغوي المعاصر، (هيثم غالي) رسالة ماجستير، اداب ذي قار، 2014م.
- كتاب اللامات، تأليف أبي القاسم الزجاجي ت337هـ، نسخة الكترونية.

- كتاب حروف المعاني، تأليف أبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ت 377هـ، د.ط، تحقيق: دكتور علي توفيق الحمد، دار الأمل/ مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، د.ت.
- كتاب سيبويه، تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ، ط1، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت- لبنان، د.ت.
- كتاب شرح اللُّمَع، تأليف جامع العلوم ت 543هـ، ط1، تحقيق: دكتور محمد خليل مراد الحربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد- العراق، 2002م.
- لسان العرب، تأليف أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ت 711هـ، ط4، د.ت، دار صادر- بيروت- لبنان، 2005م.
- اللباب في علل البناء والاعراب، تأليف أبي البقاء العكبري ت616هـ، ط1، تحقيق: الدكتور عبد الاله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت- لبنان، دار الفكر، دمشق- سوريا، 1416هـ ، 1995م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تأليف الدكتور تمام حسان، ط4، عالم الكتب، القاهرة- مصر، 2004م- 1425هـ.
- اللُّمَع في العربية، تأليف أبي افتح عثمان بن جني ت392هـ، تحقيق: دكتور سميح ابو مغلي، دار مجدلاوي، عمان- الأردن، 1988م.
- ما ينصرف وما لا ينصرف، تأليف أبي اسحاق الزجاج ت 311هـ، د.ط، تحقيق: هدى محمود قراعة، مطبوعات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة- مصر، 1391هـ- 1971م.
- المذكرات النحوية شرح الألفية، تأليف الدّكتور عبد الرَّحمن بن عبد الرَّحمن شُمَيْلَة الأَهدل

المدرِّس بمعهد الحرم المكِّي الشَّريف، د.ط، 1418هـ، نسخة الكترونية.

- مفردات ألفاظ القران، تأليف العلامة الراغب الأصفهاني ت 502هـ، ط2، تحقيق صفوان عدنان داوودي، قم – ايران.
- المفصل في علم العربية، تأليف ابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت 538هـ، ط2، دار الجيل، بيروت- لبنان، د.ت.
- المقتضب، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ت285هـ، ط2، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، القاهرة- مصر، 1415هـ- 1994م.
- المقرب، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ت 669هـ، د.ط، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد- العراق، 1982م.
- منازل الحروف، تأليف أبي الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرماني ت 384هـ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر – عمان.
- الهداية في النحو، مجموعة مؤلفين، ط5، المنير للطباعة والنشر، 1954م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت 911هـ، د.ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة- مصر، د.ت.

The dispostion and non-dispostion " A unite in judgment and multiplicity of concept. An exploratory reading in the parts of speech.

By Dr. Khalid Hwair Ashemms
University of Thi Qar / College of Arts

Abstract

This research could be abstracted with the following points:

1. As we know that the linguistic perspective is the basis for understanding the bilateral of " the dispostion and non-dispostion " , which is based on the replacement and change, where a thing replaces another one.

2. The grammarians did not pay this subject a considerable attention, but it was scattered within the grammer objects, also they did not draw attention to the multiplicity of its concepts , but it used to be studied as an extrinsic subject , except the grammarians interest in the " indeclinable " (which have no inflections) ; where they consigned various titles and authored many books about it , such as : Al Zujaji's ((The indeclinable and declinable)) , and Thu'alub's ((What is happening and not happening)).

3. According to the syntactic argument , the concept of " Disposition and non-disposition " is not the same, but it has multiple meanings; that , for the " verb " , it means its derivation and declension to the past tense, present tense , imperative and the infinitive forms , and in the " Adverb " , it means the detachment of the locative status , while with the " exclamation Do verbs " it means not coming in the present tense form , and in the " letter " means the coming of the used meanings, and the same thing for the preference Do verbs , where it means the accompaniment of the singular form and not to put it in the feminine , dual or plural forms .

4- There are multiple criteria used to define the meaning of Disposition and the non- disposition , which are the parsing , the tense, the verb , the use, the quantity and the type.

5. The Disposition and the non- disposition are distributed on several grammatical particles which were crystallized in the Arab parts of speech as directed by the modernists , especially Tammam Hassan and Fadhel Al Saqi , as follows:

The noun : The assigned noun , and the event (source).

The adjective: the preference Do verbs.

The verb : The normal verb, and the certainty and uncertainty verbs.

The pronoun : the demonstratives.

The offending : the exclamation Do verbs and in (slowly or gently) which is a noun of verb.

The adverb: as in the Twilight and other words.

The particle: the letter, Kana (was) and her sisters, Inna (that) and her sisters, and the approaching verbs (Kada and her sisters), and the negative particale maa (what).